وجهة نظر

قيادة جمركية تستحق

محمد الجلاهمة
aljlhmahq8@hotmail.com

كلنا تابعنا جهود الإدارة العامة للجمارك مؤخرا، ولا أعني المخدرات التي يضبطها رجال الجمارك برا وبحرا وجوا، وإنما أعني أيضا التطوير على مستوى الخدمات الإلكترونية التي تتماشى مع التوجه العام للدولة وأعني أيضا رفع كفاءة العاملين من خلال صقل مهاراتهم وعبر دورات وتزويد المنافذ الجمركية بأحدث الأجهزة المتقدمة والتي تحول دون تدفق المواد المحظورة بأنواعها، وأعني كذلك الجولات المكوكية واستقبال المراجعين التزاما بأوامر سمو رئيس مجلس الوزراء.

كل ما سبق ذكره يؤكد أن وراء ذلك قيادة وطنية لها خبرات أحدثت هذه الإنجازات ولديها الكثير وقادرة على تقدمه وهذه القيادة التي تعمل في صمت وبعيدا عن الصخب الإعلامي مدير عام الإدارة العامة للجمارك سليمان الفهد الذي أراه رجل المهام الصعبة.

حينما أقول إن سليمان الفهد يعمل في صمت، فأنا أعني ما أقول فهو نادر الظهور الإعلامي أو التحدث إلى الصحف رغم تواجده الدائم بين إخوانه في الإدارات والمنافذ الجمركية لتقويم الأداء ومتابعة احتياجات إخوانه من المواطنين وموظفي المنافذ الجمركية وتوفير البيئة المناسبة للعمل.

الأخ سليمان الفهد هو أحد أبناء الإدارة العامة للجمارك وتدرج فيها لعدة عقود وملم بكل كبيرة وصغيرة وأحدث تطورا في الخدمات الجمركية ومستوى التفتيش والرقابة، وهذا ما نرصده في الضبطيات التي يتم الإعلان عنها بشكل شبه يومي لتصبح الجمارك حقا سدا منيعا أمام اخطر آفة تواجه الكويت والعالم في المرحلة المقبلة.

جميل الاستفادة من الخبرات الشابة ومنحهم فرصة لتولي مناصب قيادية ولكن من المهم والأجمل أن تكتسب هذه العناصر الشابة الخبرات التي توهلهم للقيادة وتحمل مسؤوليات اكبر من أخرى وطنية لاسيما في مواقع وقطاعات تحتاج لمن يتولاها ان تتوافر فيه الخبرة بها، نعم توجد قطاعات يمكن أن يعين لها شخص من خارجها او ليس لديه خبرة، ولكن هناك إدارات صعب أن تأتي بغير أبنائها لتولي إدارتها.

رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف حينما تولى مسؤولية إدارة وزارة الداخلية أحدث فارقا كبيرا ووضع الوزارة على الطريق الصحيح، والإجراءات التصحيحية التي اتخذها سموه حينذاك استمدت من خبرته الطويلة في وزارة الداخلية، لذا لم يحتج إلى خبراء أو دراسات لإصلاح الخلل وتقويم الأداء واستفاد من خبراته وأحدث نقلة نوعية كبيرة في الوزارة.

الإدارة العامة للجمارك تحتاج هي الأخرى إلى قيادة متمرسة ولديها الخبرة لتحدث نقلة كبيرة بها، ومن هذا المنطلق أتمنى من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالوكالة الشيخ طلال الخالد تحريك هذا الملف وطرح تعيين الأخ سليمان الفهد مديرا عام للجمارك على مجلس الوزراء، اللهم إني أبلغت اللهم فاشهد.

إطلالة

الشأن الداخلي الكويتي خط أحمر

خالد العرافة
khaled_news@hotmail.com

مطلوب من وزارات الدولة في كل عام تطبيق سياسة الإحلال أو التكويت من خلال الاستغناء عن نسبة معينة من العاملين في القطاعات الإدارية والمالية والقانونية، بحيث لا يؤثر ذلك على سير العمل في تلك الجهات إضافة إلى استثناء بعض الوظائف نظرا لحاجة الوزارات لها.

وزيرة الدولة لشؤون البلدية ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس نفذت توجهات الحكومة بتكويت الوظائف لهذا العام، حيث حددت نسبة معينة وفترة للاستغناء عن خدمات غير الكويتيين وعلى مراحل متعددة وإحلال محلهم كوادر وطنية.

لكن الملاحظ أن القرار أصبح مادة إعلامية للبعض في جمهورية مصر الشقيقة عبر برامج التواصل الاجتماعي وكذلك بعض الإعلاميين غير المنصفين الذين ضخموا الحدث واعتبروه طردا لجميع العمالة المصرية دون غيرهم من الجنسيات الأخرى، وهذا افتراء وتدليس لا يمت للحقيقة بصلة، علما بأن عدد المستغنى عنهم بسيط وليس كما يدعون بوسائلهم بأنه يتعدى الآلاف.

قرار الفارس لم يحدد جنسية بذاتها، وإنما شمل جميع الجنسيات العاملة في البلدية، ولم تقصد بذلك جنسية معينة بعد ذلك خرجت علينا بعض الأصوات في الخارج تستنكر هذا الإجراء الحكومي الكويتي ومطالبتهم وزير الهجرة ووزير القوى العاملة المصرية والسفير المصري لدى الكويت بالتدخل والضغط على أصحاب القرار لإلغائه أو تأجيله علما بأن ذلك يعتبر تدخلا سافرا في الشأن الداخلي للكويت والذي تعاقب عليه القوانين والمعاهدات الدولية.

تناست هذه المنصات التي تمثل آراء من يديرها أن هناك الكثير من أبناء هذه الجالية الكريمة يعملون في الكويت منهم الطبيب والمهندس والمعلم وأصحاب المهن الفنية والحرفية والعاملين في القطاع الخاص لم يتم طردهم كما تدعي هذه الأصوات، علما بأن ما حصل هو إلا إجراء دوري تقوم به الوزارات تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء من أجل توفير فرص وظيفية للمواطنين كفلها لهم الدستور.

بدلا من التدخل في الشأن الكويتي والتأثير على القرار بالمطالبة بتدخل السفارة أو وزيرة الهجرة، كان الأولى على هؤلاء البحث عن حلول وتقديمها لحكومتهم لحل مشكلة التوظيف لديهم وليس تقديمها إلى الكويت التي هي أساسا ليست بحاجة إلى مثل هذه المقترحات التي تبدو في ظاهرها شيئا وفي باطنها تحريضا وتهديدا.

هل يعلم هؤلاء أن من يتم الاستغناء عن خدماتهم حقوقهم تصلهم كاملة ويحصلون عليها بكل يسر وسهولة، كذلك من يريد أن ينتقل من أصحاب الخبرات للعمل في القطاع الأهلي فالباب مفتوح لجميع الجنسيات.

بات من الضروري أن يخرج لنا مسؤول في السفارة المصرية ويلجم تلك الأصوات المنتسبة للإعلام وتحذيرهم بشكل رسمي هم وغيرهم من عدم التدخل في قرارات الكويت، ومحاسبة كل شخص يتدخل في الشأن الداخلي الكويتي الذي نعتبره كمواطنين خطا أحمر لا نسمح لأي كان أن يقترب منه.

ومنا إلى المسؤولين في وزارة الخارجية ووزارة الإعلام، أوقفوا هذا الهرج.

في الصميم

أين نصيبنا من كيكة كأس العالم؟

م. غنيم الزعبي
@ghunaimalzu3by

لا أعلم مدى صحة هذا الخبر الذي تم تداوله على شكل تغريدة متكررة في «تويتر»، فحواه أن سفينة ركاب عملاقة سترسو في أحد موانئ قطر تحسبا لازدياد عدد الناس في العاصمة الدوحة، حيث ستقام مباريات كأس العالم هناك بعد عدة أسابيع.

كذلك لفت نظري ترحيب قطاع الفنادق في الشقيقة السعودية بمشجعي كأس العالم لتستضيفهم كضيوف لديها.

طيب أين نحن من كل ذلك؟ هل حاولنا أو بادرنا لأخذ نصيبنا من زوار كأس العالم في العاصمة الدوحة التي لا تبعد عن الكويت بالطائرة سوي ساعة أو أقل.

هنا الدور يقع على مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية واتحاد الفنادق الكويتية بعمل ما يطلق عليه في عالم السفر والسياحة «package deal» أو باقة تشمل تذاكر الطيارة وتكلفة السكن بالفندق وكذلك التنقل من مطار الدوحة إلى الستاد الرياضي الذي ستقام به المباريات، وكذلك التنقل الجماعي من مطار الكويت إلى فنادقهم.

طبعا هذا الموضوع ليس بهذه السهولة وفيه الكثير من التفاصيل والأمور الدقيقة، لكن يجب على الأقل طرحه للنقاش والتداول. نتكلم عن عشرات الآلاف من مشجعي كأس العالم الذين سيصلون من بلدانهم لتشجيع منتخبات بلادهم. استقطاب هؤلاء المشجعين سيبعث قبلة الحياة في قطاع الفنادق في الكويت الذي يعاني ولن يمانع في دفعة مادية جميلة حتى ولو لوقت قصير.

طبعا هناك بعض الآراء وهي محقة ستقول إن مشجعي العالم لهم طلبات واحتياجات قد لا تتوافر في فنادق الكويت، وهم هنا يقصدون الكحول أو الالتزام بالزي المناسب.

هذا الأمر مقدور عليه بإمكانك الاتفاق مع مشجعي البلدان العربية والإسلامية والآسيوية وحتى الأوروبية مع توضيح الاشتراطات والظروف الخاصة في الكويت، ولا أعتقد أن الكثير منهم سيمانع مقابل تذاكر سفر وسكن فندقي بأسعار مناسبة.

كذلك ستكون فرصة مناسبة لتقديم الكويت لشعوب العالم عم طريق أخذ هؤلاء المشجعين في جولات حول المراكز الثقافية في الكويت في أيام فراغهم.

● **نقطة أخيرة:** الدنيا فرص.

بلاغات

مجلس الوزراء في تطبيق «سهل»

مشاري المطيري
Dstoory40gmail.com

منذ تشكيل حكومة سمو الشيخ أحمد النواف ونحن نشهد تغييرات جذرية على شتى الأصعدة سواء السياسية أو الاجتماعية، وندرك نحن أبناء الكويت حجم المجهودات التي تبذل من رجال الدولة في شتى الأصعدة للوصول إلى المستوى المطلوب، وخلال ذلك نجحت الحكومة الجديدة في صنع فارق عظيم للغاية حول مسار الكثير من الأمور، ولعل من أهمها هو صنع رابط وآليات اتصال جديدة كما أسميتها «السهل الممتنع»، وأعتقد أن هذا الاسم يناسبها ولما استحدثته الحكومة الجديدة من خلال تطبيق «سهل» حينما أضافت خدمات جديدة تجعل المواطن يستطيع التواصل مع مجلس الوزراء والوزراء والمسؤولين لتقديم المقترحات والشكاوى دون الحاجة إلى «واسطة» وكل ما تحتاجه هو ضغطة «زر»، وهنا سنجد أن التطبيق نجح وببراعة في إحداث الكثير من التغييرات على الساحة السياسية وبدلا من الطرق القديمة التي يتعامل معها المواطن، ففي أي انتخابات لمجلس الأمة في السابق كان الناخب يدعم المرشح الذي يرى فيه أنه سيقدم له الخدمات وكان من أبرزها الواسطة لمقابلة المسؤولين، وبسبب التطبيق تولى المواطن إنهاء أعماله بنفسه دون الحاجة إلى نائب أو واسطة إن صح التعبير ليسترد حقه.

وبهذا نكون قد وصلنا إلى فكرة تغير معايير الانتخاب، وبالتالي فإن نتائج الانتخابات ستتغير بشكل كلي ولم يعد الأمر يضمن النجاح للبعض، فأعتقد أن المواطن الآن سيبحث عن مرشح يحقق له أهدافه العامة والمندرجة تحت احتياجات عامة مثل توفير بنية أساسية قوية وتطوير كل القطاعات، وجميع تلك الأشياء تحتاج إلى نائب أداته الوحيدة في صنع الفوز هو أن يكون صاحب عقلية ذات فكر ورؤية تنموية، مطلعة على مجريات الأمور، لديه القدرة على اتخاذ القرار المناسب، بالمعنى الآخر أن يكون «مشرع» لا تابعا، وفي تحليل بسيط للأداء الحكومي أرى كإعلامي ومواطن غيور على بلده أن الحكومة الجديدة تمكنت من خلال تطبيق «سهل» من ترميم جسور الثقة بين المواطن والمسؤول، تلك الجسور التي تسبب تقاعس الحكومات السابقة في هدمها وبات المواطن يشعر بالعزلة في ظل الأداء الحكومي الضعيف، بخلاف ما يحدث الآن.

والقصد إن من يريد التغيير والإصلاح فإنه يستطيع صنع ذلك حتى ولو بأبسط الأشياء، فبتطبيق إلكتروني يثبت على هاتفك استطاعت الحكومة إزالة عادات متعلقة بالانتخابات لم نعرف غيرها من سنوات طويلة.

● **مسح:** نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة الشيخ طلال الخالد، لدي مناشدة إليك من مجموعة من وكلاء الضباط الذين أكملوا السن القانونية ويريدون التقاعد بآخر مربوط من المميزات تكريما لهم على جهودهم الحثيثة من أجل الوطن والمواطنين طوال مشوار حياتهم العملية.

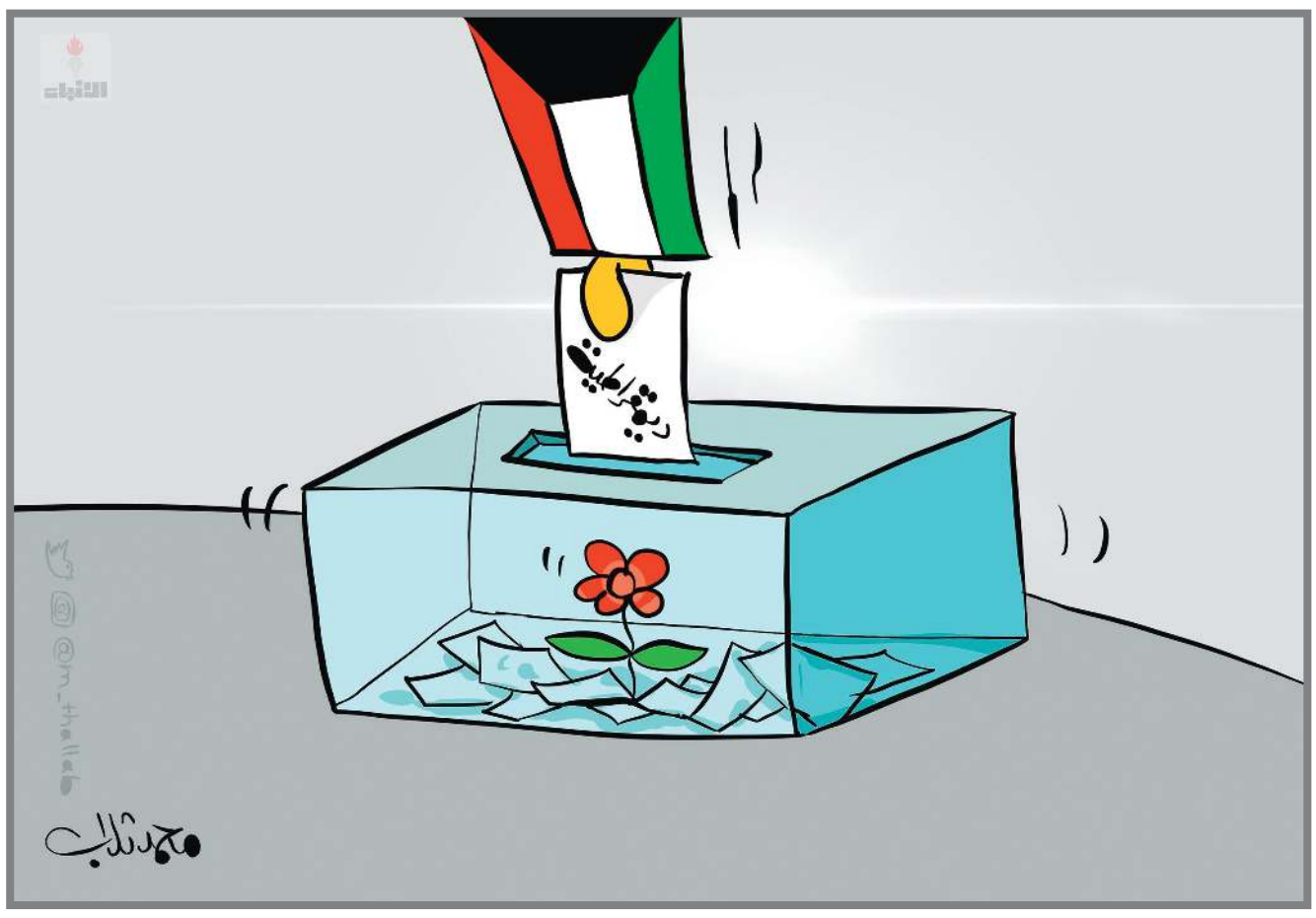

بالقلم الأحمر

السائح الخليجي.. ولصوص لندن!

الجازي طارق السنافي
@AljaziAlsenafi

ربما هي وجهة الكويتيين الأولى، لكنها ليست كما يصور لها بالجمال والأمان، حتى باتت لندن مدينة اللصوص واللاجئين والهاربين والخارجين على القانون، مدينة المهاجرين، والمشردين، والمجرمين، فكثرت جرائم السرقات في الآونة الأخيرة، وتحديدا سرقة الخليجيين لأنهم الفئة الأغنى والأكثر بهرجة و«فشخرة».

ازدياد جرائم السرقات والاعتداءات على الخليجيين سببه الخليجيون أنفسهم! فبعد جائحة كورونا اختلفت الأوضاع بشكل عام في العالم، وازدادت سوءا، حيث تشرد آلاف الناس، وخسر آلاف المقيمين والمهاجرين والموظفين وظائفهم، وسرح العديد من المحال والمؤسسات، مما تسبب في أزمة وظائف وأزمات مالية ونفسية عديدة في أوروبا بشكل عام، وإنجلترا بشكل خاص، فأصبح الوضع أشبه بغابة «كل ينهش في الآخر»، حيث ارتفعت معدلات السرقات والجرائم، وأسهل فريسة ممكن ان يحصل عليها اللصوص هو السائح الخليجي الثري والذي يعتبر «الكنز المتنقل» في نظرهم، هذا الكنز يتمشى في الشوارع مرتديا افخر الماركات العالمية، والساعات باهظة الثمن، والاكسسوارات والذهب والالماس والحقائب الفارهة وآخر الماركات، ويحمل آلاف الجنيهات «الكاش» ويقود سيارات رياضية فارهة ويستعرض «كشخته» أمام المشردين واللصوص والبؤساء، ومن الطبيعي، والبديهي أن يتعرض للسرقة والاعتداء!

تتعامل الشرطة الانجليزية مع آلاف البلاغات يوميا حتى انها سئمت من شكاوى الخليجيين، وأصبحت تتجاهل الكثير من البلاغات بسبب كثرتها وتكرارها، ففي كل مرة «يكشخ الخليجي، ثم يسرق ويشتكي» على الرغم من كل التحذيرات. وربما لا يتعظ السائح الخليجي من تجارب غيره حتى يقع هو فريسة السرقة في هذه الدول غير الآمنة.

فأغلب الأجانب، يعتقدون أن كل خليجي ثري، وكل خليجي يمتلك بئرا نفطية يصرف منها، ولا يصدقون بأن الكثير منهم ليسوا كما يتصورون، ولكن البهرجة الزائدة تعطي الفكرة الخاطئة عن الحالة المادية والفعلية للسائح الخليجي وتلفت انتباه المجرمين، حتى ان الكثير من اللصوص يأتون إلى لندن في فترة الصيف لسرقة الخليجيين ثم العودة لديارهم.

يجب أن نعي أن جمال السفر في بساطته، ويجب أن نعرف أن الأوضاع خارج دول الخليج ليست كما هي في دولنا وهي غير مطمئنة وغير آمنة، فاللص لا يسرق البسطاء، لأن اللص «محترف» يعرف من يسرق وكيف يسرق وأين يسرق ومتى يسرق.

بالقلم الأحمر: الحذر واجب وإلا مصيركم السرقة وربما أكثر من السرقة.

من الواقع

لا للعبث بالجنسية لغايات شخصية

د.عيسى محمد العميري
Dr.essa.amiri@hotmail.com

كان بعض النواب السابقين يعمدون في كثير من الأحيان إلى استغلال قضايا حساسة لصالح غايات قصيرة المدى وتعبر عن نظرة قصيرة البعد من خلال العبث في الجنسية الكويتية والسعي لمنحها لمن لا يستحقها. مثلما رأينا في الكثير من المواضع المماثلة في فترات ماضية.

وهذه القضية لطالما تحدثنا عنها في العديد من مقالات سابقة نظرا لما تشكله من خطورة على التركيبة والمجتمع الكويتي الذي ما فتئ محافظا على نسيجه ووحدته الوطنية من أي شوائب ومنح للجنسية يصل في الأحيان للعشوائية.

ولطالما حذرنا في مقالاتنا تلك من العبث بالهوية الوطنية والتي هي أساس قيام هذا المجتمع والدولة بشكل عام. بالإضافة إلى أنه لا يجب الاستمرار بهذا النهج الخطير في التعامل مع الهوية الوطنية، حرصا على الحفاظ على الهوية الكويتية الحقيقية، فتوحيد النسيج الوطني والمحافظة عليه هو واجب مقدس يجب على الدولة أن تعمل على حمايته من أي منغصات من هنا وهناك، أو من قبل بعض ممن لا يتمتعون بالحس الوطني الحقيقي ويبيعونه بأول مصلحة شخصية.

من ناحية أخرى نقول إن ضوابط منح الجنسية يجب أن يعاد النظر فيها بكل جدية وبحث من قبل الدولة خصوصا مع قدوم الحكومة الجديدة والتي يقع عليها عبء كبير وبالغ الأهمية في الحد من هذه الظاهرة أو هذا التوجه في التجنيس وتلافي أخطاء الماضي وممارسات الحكومات السابقة التي فتحت باب التجنيس على مصراعيه، الأمر الذي أفضى إلى تغييرات كبيرة في الهوية والجنسية الكويتية، وأثرت سلبا عليها ومن جميع النواحي. وعلى أي حال فإن ضوابط منح الجنسية لا يجب أن تكون متاحة بشكل يتسم بالسهولة إلى حد ما.

وفي تقديري فإن الحكومة الجديدة عليها أن تكون واعية اليوم لهذه القضية، إذ ما هو الداعي اليوم لمنح الجنسية فهل هو أمر مفروض على الدولة أن تقوم بالتجنيس أو بمعنى آخر هل هو واجب على الدولة القيام بهذا الأمر؟!

إن هذه القضية يجب لها أن تكون محل نقاش مستفيض فليس هناك من داع يجبر الدولة على سلوك هذا المسار والتجنيس، فنحن لسنا مرغمين لهذا، والأجدى هنا أن تبحث الدولة عن أسباب القيام بالتجنيس والبحث في الجدوى الحقيقية التي يجعلها تقوم بالتجنيس، كما يجدر أن تكون أسباب التفكير في التجنيس واقعية ويستفيد منها الوطن والدولة، حتى لا يكون العبث بالجنسية والهوية الوطنية مرتعا للتغيير الكبير في المجتمع والدولة. والله الموفق.

نقش القلم

محمد عبدالحميد الصقر

المؤمن كيِّس فَطِن.. تصويتاً

التصويت هذه المرة لا تنكسر «الجرة»، نحتاج يا نساء الديرة ورجالها، شبابها وشبابها، بكل نسيج أهل الكويت، عدم تكرار ما جرى وما صار من أطراف برلمانية لم يحسنوا أداء الأمانة، والقسم بكل أركانه في تحمل مسؤولياتهم، بل استباحوا كل ما ورد بالنطق السامي لرمز الدولة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد، وسمو رئيس وزرائه، وقد تكشفت أمور غريبة خلال الفترة السابقة على الحل منها محاولات البعض للاستفراد بالقرارات وتعطيل الإنجازات والمراسيم، مما يؤثر على هيبة الدولة وهدر الوقت لشهور وساعات.. كل يدعي قوته وكل يتفرج على المأساة، وتمرير مصالحه، وانجرف المجلس إلى التفرق والتحزب، وبرز ابتزاز المواطنين، وكثرت المطبات باسم الصلاحيات، لتتدخل معجزة «حل مجلسهم الخاوي، بل الهابط بكل القناعات» والذي كرهه أهل الديرة في ظل تجربة نواب الوقت الضائع وتسميتهم فردا فردا بما تحزبوا له لاستغلال ما هو آت من عبارات، وكلمات لا تغني ولا تسمن من مثل تلك المجالس، وحزم نوعية التحزبات وتركوا الواجهة دمار وخراب بأبشع الصفات!.

لكل ذلك «المؤمن كيس فطن» يا أهل الكويت، لابد من لجم المشتبه بهم ووقف الشعارات الكاذبة بصمت الحليم إذا أحرجته وتأكيد تصويتكم لمن نادى بهم خطاب صاحب السمو، والذي سمعناه بنبرة إلقاء سمو ولي العهد الأمين، حفظهما الله ورعاهما.

وهنا علينا جميعا واجب إنقاذ كل زوايا وطرقات وشوارع الكويت باختيار القوي الصادق الأمين، لنمسح دموع وعبرات وإحباطات أهل الكويت بكل نسيجها، لتعود أمورها كما كانت خلال القرن الماضي، في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات وتسعينيات المنجزات للكويت، يتولوا أمورها بنسيم بحرها وعذب مياه برها، ورجاحة عقول أهلها ومواطنيها تشهد لهم تواريخها كجوهرة للخليج، وشمعة تنير الطريق، بلا تجريح ولا مديح، ولا تجاوز لحدود لباقة واحتشام أعالي القيادة، ورزانة المقام بقاعة رائد دستورنا ومؤسس نهضتنا سمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم، طيب الله ثراه، وجعل جنة النعيم مأواه، بدستور يحفظ كرامة أهل الكويت كافة ويجدد تميزهم بين الأمم.

نردد كلماته قبل وفاته «تهدى الأمور بأهل الرأي إن صلحت، وإن تولت فبالأشرار تنقاد» ودمتم.

بيت القصيد

عبدالهادي وسام الأصقة

الإصلاح وتجارة المخدرات

بمطالعة البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية والجهات التابعة لها والمعنية بمحاربة تجارة المخدرات، أدرك أن الكويت مستهدفة بحجم كبير للغاية من تجار السموم والمواد المخدرة، فهم يسعون إلى إفساد أبنائنا وشباب أمتنا، وبالتالي تدمير مستقبل الجميع، فكيف لوطن أن يكون صامدا وشعبه مغيبا عن الوعي، ذا مزاجية تتبع مقدار ما يتعاطاه من المخدرات.

البيانات والأرقام صادمة فلا تكاد تمر أيام قليلة حتى نسمع عن إحباط عملية تهريب مواد مخدرة بأنواعها المختلفة، والمفجع في الأمر هو كميتها، فتجار السموم لم يتركوا لنا برا ولا بحرا إلا وحاولوا إدخال سمومهم إلى البلاد من خلاله، ولكن رجال الداخلية كانوا لهم بالمرصاد ليفسدوا مخططاتهم الشيطانية، ويحمون شبابنا من الوقوع فريسة للإدمان.

ولا يخفى على أحد المجهودات الأمنية في ظل قيادة سمو رئيس الوزراء الشيخ أحمد النواف، أثناء قيادته لوزارة الداخلية، وسيرها على نفس المنوال في عقب تولي الشيخ طلال الخالد الصباح لها، فبات المواطن يرى الحملات الأمنية في الشارع وفي مختلف المناطق ليل نهار، تداهم أوكار تجار المخدرات، وأرباب الرذيلة، والمقيمين بطريقة غير شرعية والمطلوبين أمنيا.

أعتقد أن الدولة تسعى إلى أداء دورها المطلوب بكل تفان وإخلاص لحماية شبابنا، ومن هذا المنطلق علينا نحن المواطنين أيضا دور لابد من تأديته يتمثل في توعية أبنائنا بمخاطر المخدرات المهلكة للنفس البشرية، وألا نتردد للحظة في الإبلاغ عمن يروجون للمخدرات ويعملون على إدخالها لكويتنا الغالية، فلا مستقبل لنا من دون إصلاح، ولا إصلاح دون وعي، ولن نكتسب الوعي في حضور المخدرات.